نقد كتاب إحياء النحو

تأليف الأستاذ ابراهيم مصطفى

للأستاذ أحمد أحمد بدوى

— ٢ —

لا أحسب المؤلف يؤمن بذلك ، ولكنه (كما قلت) قد اضطر إليه اضطراراً ؛ لتسلم له فكرته ، فانني إذا قلت : لا تلميذ في فصلي راسب ، أريد أن أتحدث عن كل تلميذ في فصلي ، وأن أثبت له أنه غير راسب ؛ فتلميذ مسند إليه ، ومتحدث عنه ، ولا ريب في ذلك ، وإنما سوغنا حذف خبر لا النافية للجنس — وهو كثير استعمالها ؛ لأن الخبر وجود عام ، والعرب (إذا كان الخبر وجودا عاما) حذفوه ، لأنه مفهوم من الكلام . ألا تراهم يقولون ذلك بعد لولا ؛ فيقولون : لولا محمد لهلك علي ، فيحذفون الخبر (محمد) والأصل لولا محمد موجود لهلك علي ؟ ولا إخال المؤلف يشك في أن محمداً مسند إليه ، محذوف الخبر ، كما حذف الخبر لا من غير أن يؤثر في اسمها ، بل هو باق على حاله ، مسنداً إليه ، ولا إخالني في حاجة إلى تذكير المؤلف بأن العرب يلتزمون حذف متعلق (الجار والمجرور) إذا كان وجوداً عاماً .

ومن ذلك تعجلات الأستاذ لنصب مفعولي (ظن) ، وإذا كنت لم أقتنع بأن اسم لا لم يعد مسنداً إليه ، فانني كذلك لا أستطيع أن أقتنع بأن المفعول الأول لظن لم يعد مسنداً إليه ، حتى إذا قلت : ظننت أخاك حاضراً ، لم ترد — بلا شك — أن السامع بأنك ظننت ظناً ما ، ولكنك تريد أن تخبره بأنك ألقى في روعك ظن حضور الأخ ، فأنت إذاً تقصد إلى أن تحدث عن الأخ بأنك قد ظننت حضوره ؛ وأما احتجاجه بأنه يجوز حذفهما إذ لم يعودا مسنداً إليه ومسنداً ، فمردود بأن المبتدأ أيضاً هو مسند إليه بالاجماع يجوز حذفه إذا دل عليه دليل ، فكذلك مفعولا ظن يجوز حذفهما إذا دل عليهما الدليل ، وليس في استعمال عربي ترى فيه مفعولي ظن محذوفين لغير دليل ، بل لكن فهم هذه الألفاظ إلا وهي متعلقة بمفعوليها ، ويطول بي القول إذا أتيت بهذه التراكيب التي توهم المؤلف فيها حذف مفعولين لغير دليل ، وبينت له أن دليل المفعولين قائم في الجملة ، وأن السامع بأقل انتباه .

ومن ذلك أننا نجد الاسم الذي نريد التحدث عنه منصوباً في باب الاستثناء ، ألا ترى أنك حين تقول : نجح التلاميذ إلا سعيدا تريد أن تخبر عن سعيد بأنه لم ينجح ، وتقصد ذلك قصداً ، ومع ذلك نجد سعيداً (وهو متحدث عنه) منصوباً أبداً ، لا نستطيع رفعه

رابعاً : لأنه لم يجعل الفتحة علامة إعراب ، جعل نصب جمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم محمولا على الجر وتابعاً له ؛ لأن العرب يعنون بالدلالة على الجر ويغفلون النصب ، وتلك علة تنهدم من أساسها ، فلو أن العرب كانوا يغفلون النصب حقا لما جعلوا له علامة تميزه في المفرد ، ولحملوا النصب على الجر في المفردات أيضاً ، وذلك ظاهر البطلان ؛ على أن المؤلف وقف أمام المثنى ولم يستطع شيئاً ، فقال : ولكن باب التثنية في العربية غريب ، وأرجو أن يدلني الأستاذ المؤلف على موطن غرابته ومواضعها ، فانني لا أعرف فيه وجه غرابة إلا أنه استعصى على أن يسير مع فكرة المؤلف ، وما كان أغناه عن هذه الفروض التي ليس لها اطراد .

اختصار أبواب النحو

أبواب النحو حول سبعين بابا ، أراد المؤلف أن يختصرها ، فلم يستطع أكثر من أن يضم ثلاثة أبواب هي المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل تحت عنوان واحد هو المسند إليه ، وأن يستغني عن بعض التوابع وأن يدمج الباقي بعضه في بعض ، وسوف نناقش رأيه في هدوء لنرى أنه حتى في هذه الأبواب القليلة لا يستطيع ضمها ولا اختصارها

أولاً : لأن المبتدأ له معنى ليس للفاعل في كثير من التراكيب ، فنحو : هذا محمد ، وعلى أخوك ، لا نجد المبتدأ في الجملة يتصل أي اتصال بمعنى الفاعل أو نائبه

ثانياً : لأن المبتدأ له أحكام يختص بها دون الفاعل ، من حيث وجوب أن يكون معرفة إلا إذا سوغ الابتداء بالنكرة مسوغ ، وليس كذلك الفاعل ؛ ومن حيث علاقته بالخبر ، الذي يجب أن يتأخر عنه أحياناً ، وأن يتقدم عليه أحياناً ، والذي يقع حيناً مفردا ، وحيناً جملة ، أو شبهها ، وليس للفاعل حظ من ذلك ، ولا أريد أن أدخل في تفصيل هذا المجمل ، فيتعب القارىء ، أو عل

ثالثاً : لأن نائب الفاعل له أحكام ليست للفاعل ، ألا تراه

يقع جاراً ومجروراً ، والفاعل لا يكون كذلك ؟ وإذا كان ظرفاً أو مصدراً وجب أن يكون مختصاً ، ولا يشترط ذلك فى الفاعل ، إلى غير ما ذكرت من الأحكام ؛ هذا إلى أن باب نائب الفاعل ، يقصد فيه إلى غرض آخر ، هو بيان صورة الفعل عند مايسند إليه

فأنت من هذا ترى أن ضمّ هذه الأبواب تحت عنوان المسند إليه يؤدى فى النهاية إلى بيان أنواعه : من مبتدأ ، وفاعل ، ونائب فاعل ، وإلى ذكر أحكام كل نوع على حدة ؛ لا مفر من ذلك ولا مهرب . أما فى علم المعانى حيث تتفق كلها فى الأحكام التى يتناولها هذا العلم من تقديم وتأخير وذكر وحذف وإثبات ونفى ... الخ فقد وضعت كلها تحت عنوان واحد هو (باب المسند إليه) .

هذا شأن المؤلف فى باب المسند إليه ، وقد رأيت أن فكرته لاتسير إلى غايتها ، بل تنتهى إلى ما أراد الهرب منه . أما شأنه فى باب التوابع فأعجب وأغرب ؛ ويجب أولا أن أسجل هنا ظاهرتين على المؤلف : أولاهما أنه لم يتعرض إلا لتحليل الجمل البسيطة الأولية ، أما الأساليب القوية الصعبة ، التى من أغراض علم النحو فهمها وإدراك مغازيها ، فلم يتعرض لها المؤلف ، وأحسب أن كتب النحو المطولة لم توضع لتوضيح مثل قام محمد وعلى . وثانيتهما أن المؤلف يغالى كثيراً فى قيمة العامل حتى ليتوهم قارىء مؤلفه أن كتب النحو لم تشرح فى التوابع إلا العامل فيها وذلك وهم ، فمن يقرأ هذه الكتب يرى أن ذكر العامل لم يأت إلا عرضاً ، أما القصد والغرض فبيان علاقة التابع بالمتبوع وذكر مميزات كل صيغة ، وما تتضمنه من معنى وشرح قيمة كل اسلوب .

وسآخذ الآن فى مناقشة بعض ماجاء به من الآراء :

أولا : قال الأستاذ : « إن باب العطف ليس له إعراب خاص ، وليس جديراً أن يعد من التوابع ، ولا أن يفرد باب لدرسه » فهل قال أحد إن للعطف إعرابا خاصاً ، غير إعراب متبوعه ؟ ولكن هل اتحادها فى الاعراب يمنع من أن يفرد للعطف باب لدرسه ؟ يكفى أن ترجع إلى كتب النحو لترى أن ما ذكر فى باب العطف جدير بأن يكون له باب يخصه ؛ فهناك حروف العطف المختلفة ، ولكل منها معنى خاص بها ، تكفل ببيانه علم النحو ، وباختلاف معانى هذه الكلمات تختلف علاقتها بما قبلها وبما بعدها ، وكذلك لكل حرف منها شرط لوجوده فى الجملة حتى يكون استعماله صحيحاً (وهذا كله عكس ما توهم المؤلف من أن كتب النحو لم تدرس هذه الأدوات إلا من ناحية بيان أثرها فى الاعراب) ثم هناك غير ذلك عطف على ظاهر ، وعطف على ضمير مرفوع أو منصوب ، أو مجرور ، ولكل ذلك حدود وشروط ، لا تكون الجملة صحيحة إلا برعاتها فأين تذكر هذه الحدود وتلك الشروط إلا فى باب خاص بها ؟ ومن الغريب أن المؤلف يدعو فى أول كتابه إلى دراسة علاقة الكلمة بالكلمة ، والجملة بالجملة ، وأحسب أن باب العطف الذى يريد حذفه — تتجلى فيه هذه العلاقة تمام الجلاء ، وفضلا عن هذا كيف يفهم طلاب اللغة العربية : الصغار والكبار ، هذه الحروف وكيف يعربونها ويعربون ما بعدها ؟ أنقول لهم : إن هذه الحروف حروف تشريك ، وإن مابعدها شريك ماقبلها ، كما يفهم من حديث المؤلف ، هذه الحروف منها مايفيد التشريك فى اللفظ والمعنى ومنها مايفيد التشريك فى اللفظ دون المعنى ، كما هو مفصل فى كتب النحو ، على أنه (إذا كان هذا كل ما يريده) ليس هناك كبير غناء فى وضع لفظ مكان لفظ ، ولا سيما إن كان اللفظان مترادفين ، فظهر لك من هذا وجوب أن يكون للعطف باب خاص بأحكامه .

ثانياً : جعل المؤلف البدل والتوكيد باباً واحداً ، وذلك إن دل فانما يدل على أن صاحب الكتاب يريد أن يتناسى الفوارق المعنوية بين البابين ، والتى يوضحها ويبينها الاستعمال ؛ فبينما نرى فى باب البدل أن المقصود بالحكم هو البدل ، نرى فى باب التوكيد عكس ذلك إذ أن المؤكد هو المعنى بالحديث المقصود منه وإنما جىء بالتوكيد ليثبته وليقوى معناه ، ولأضرب مثلا يبين ما أردت :

تقول : قرأت الكتاب بعضه ، فالمقصود من الجملة هو البدل (بعضه) لأنك لم تقرأ الكتاب كله ؛ وتقول : قابلت الوزير نفسه ، والمقصود من الجملة هو الوزير ولم تأت كلمة (نفسه) إلا لتؤكد أنك قابلته ، ولم تقابل (سكرتيره) مثلا ، وأحسب هذا فرقاً معنوياً واضحاً يكفى لأن يجعل لكل منهما باباً خاصاً به ؛ هذا إلى أن للتوكيد ألفاظاً لايتعداها ، ولا يكون بغيرها ، أما البدل فتتحلل من هذه القيود وغير خاضع لها .

أحمد أحمد بدوى

{ طبعت بمطبعة الرسالة بشارع المرصفى بعمارة شجيم رقم ٧ }